African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 1, 2026
Page No: 1-11
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Impact of Oil Exports on Gross Domestic Product in the Libyan Economy: An Analytical Study Using the Simple Linear Regression Model During the Period 1990–2022

Abeer Abdullaha Idghaies *
Economic Department, Faculty of Accounting, Gharyan University, Gharyan, Libya

أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي
دراسة تحليلية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة (1990-2022)

عبير عبد الله الدغيس *
قسم الاقتصاد، كليه المحاسبة، جامعة غريان، غريان، ليبيا

*Corresponding author: abeer.idghaies@gu.edu.ly

Received: October 14, 2025	Accepted: December 22, 2025	Published: January 04, 2026

Abstract:
This study aims to analyze and measure the impact of exports on the Libyan economy's GDP using annual time series data for the period (1990-2022). It utilizes econometric methods by examining the stationarity of time series, using the Dickey-Fuller Test. This study relies on the descriptive analytical approach in analyzing time series to understand the development of the study variables and review the conditions the country experienced, which significantly impacted the Libyan economy during the study period. This study also utilizes the standard approach represented by the simple linear regression model using Eviews9 and SPSS 20 programs to determine the impact of exports on the Libyan economy's GDP during that period. The results of this study showed that the data at the first level were unstable, while the natural logarithm of the study variables was stable. The results also revealed a significant direct relationship between these two variables. They also showed a statistically significant effect of exports on GDP, with a statistical significance level of (p = 0.000).

Keywords: GDP, oil exports, simple linear regression, Libyan economy.

الملخص
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (1990 – 2022)، باستخدام طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر (*Dickey-Fuller Test*)، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في تحليل السلاسل الزمنية، لمعرفة التطور الذي شهدته متغيرات الدراسة، واستعراض الظروف التي تعرضت لها البلاد، والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. كما استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرامج (*Eviews9*) و(*SPSS 20*)، لمعرفة أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة. وتمثلت نتائج هذه الدراسة في أن البيانات عند المستوى الأول غير مستقره، في حين كان اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة مستقرًا، كما كشفت النتائج على أنه توجد علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين هذين المتغيرين، كما تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية ($p = 0.000$) .

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات النفطية، الانحدار الخطي البسيط، الاقتصاد الليبي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي - باعتباره أكثر المؤشرات تأثيرًا في النمو الاقتصادي - من أهم الأهداف التي تسعى إليه جميع الدول خاصة الدول النامية، كما تعتبر الصادرات أحد المتغيرات التي تحدد النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك لتدفق العملات الأجنبية، وجذب الاستثمارات ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وبما أن الاقتصاد الليبي يعتبر اقتصاد ريعي ويعتمد على قطاع النفط الخام الذي يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كذلك من إجمالي الصادرات، فإن تقلبات أسعار النفط ومستويات الإنتاج والتصدير لها انعكاس كبير على الناتج المحلي الإجمالي، فعند ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية تشهد البلاد نمو اقتصادي كبير، حيث تتدفق الإيرادات النفطية إلى الموازنة العامة للدولة وتزداد الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الأخرى، بالتالي يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح والعكس صحيح.

وبناءً على ما تقدم فإنه من الأهمية دراسة وتحليل وقياس دور الصادرات النفطية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، من خلال التحليل الوصفي والقياسي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، خاصة أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي أحادي الجانب ويعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية.

مشكلة الدراسة:

يعتمد الاقتصاد الليبي منذ سنوات على الصادرات من النفط الخام في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما جعله يتأثر بالأزمات الاقتصادية والسياسية المحلية والعالمية، مثل التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، إغلاق الموانئ النفطية، الحروب وتغير أسعار الصرف، وما يتبعها من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يؤدي إلى تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي. ومن هذا المنطلق تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل تؤثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

"وجود تأثير للصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة".

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- استعراض الإطار النظري للصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي.
2- التعرف على تطور الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي، والمعوقات التي واجهتهما طيلة فترة الدراسة، من خلال التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لهما.
3- تحليل وقياس أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة باستخدام النماذج القياسية والبرامج الإحصائية لمعرفة مدى وقوة هذا الأثر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة مدى مساهمة وأثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، مما يساعد صناع القرار على رسم السياسات الاقتصادية الصحيحة، كما يعد إضافة علمية حديثة تغطي فترة زمنية طويلة ويمكن أن تشكل مرجعا للباحثين والمهتمين في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة مثل وزارة التخطيط والبنك المركزي الليبي، كما استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرامج

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

(Eviews9) و(SPSS 20) لمعرفة أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2022).

حدود الدراسة:
الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في الاقتصاد الليبي.
الحدود الزمنية: الفترة الدراسية من (1990-2022)
الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

الدراسات السابقة:
1- دراسة ابتهاج الجزولي (2023)، هدفت الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2022)، والتعرف على الدور الذي تلعبه الصادرات لجلب العملة الصعبة، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي باستخدام تطبيق منهجية (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.
2- وفي دراسة عبد السلام رحومه ومحمد عبيد (2020)، تم قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018)، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)، وخلصت الدراسة إلى أن للصادرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير.
3- أما دراسة بساطلي عبد القادر (2019)، فقد استهدفت قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، وقد استخدمت الدراسة برنامج التحليل الإحصائي (Eviews. 10) لبناء النموذج، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.
4- وهدف عبد السلام عطية وجبار بو كثير (2019)، في دراستهما إلى قياس أثر حجم الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2016)، وقد تم الاعتماد على منهجية (بانل) في تقدير النماذج وتحديد النموذج الملائم ، كذلك استخدام اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وأن السلسلتان متكاملتان وتربطهم علاقة طويلة المدى.
5- وقامت ازدهار(2017)، بدراسة كان الغرض منها تحديد وتحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة (1990-2014)، وذلك باستخدام اختبارات السكون والتكامل المشترك وسببية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة بأنه لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو الصادرات، وهذا يفسر أن الاقتصاد العراقي وحيد الجانب، حيث لم يساهم ارتفاع معدلات نمو الصادرات النفطية في زيادة الاستثمارات في القطاعات الأخرى، أو في زيادة استيراد السلع التكنولوجية أو رفع كفاءة العاملين.
6- وفي دراسة أبو شهاب وآخرون(2014)، تمت محاولة معرفة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات في الأردن خلال الفترة (2000-2012)، وقد اعتمدت الدراسة استخدام اختبار سببية جرانجر لتحديد اتجاه العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الصادرات وليس العكس.
7- أما دراسة سهام (2013)، فقد هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في ليبيا، واعتمدت الدراسة على اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات واختبار التكامل المشترك بينهما، ثم اختبار السببية لجرانجر، واستنتجت الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8- وفي دراسة العمر والرسول (2012)، سعى الباحثان إلى تحليل قياسي بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1980-2008)، وقد تم استخدام تحليل التكامل المشترك والسببية، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك تأثير للصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولا: الصادرات Exports

تعد الصادرات بوابة الدولة على العالم الخارجي ولها دور كبير في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وهناك العديد من التعريفات للصادرات نذكر منها:

تعرف الصادرات بأنها عبارة عن "إنفاق الأجانب على سلع وخدمات محلية تنتج داخل الدولة وترسل للخارج بالتالي تؤدي إلى زيادة الدخل " .(شهاب، 2018: ص80)

كما تعرف بأنها "قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتحولها إلى غير المقيمين في الدول الأخرى. (القريشي، 2005: ص101)

وللصادرات عدة أنواع منها: (عجمية ،2007،ص120)

1- الصادرات المنظورة: وتشمل صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمر وكية مثل السيارات وتنقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج.

2- الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات مثل خدمات السفر والسياحة والمواصلات والإيرادات الاستثمارية.

3- الصادرات المؤقتة: وهي البضائع التي تصدر للخارج لفترة معينة تم يعاد استيرادها.

وفي الاقتصاد الليبي تمثل الصادرات من النفط الخام النسبة الأكبر من الصادرات الليبية، حيث تشكل إيرادات النفط حوالي (95%) من إجمالي الصادرات، فالصادرات النفطية تلعب دورًا كبيرًا في تدفق العملة الأجنبية إلى الداخل، دعم عملية التنمية الاقتصادية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية والخدمية، ورفع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت ورفع معدلات التشغيل.

ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي وسرعة نموه في الدولة.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة سنة داخل حدود الدولة ". (عريقات، 2004: ص70)

كما يعرف بأنه "مجموع السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل البلد فقد خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن جنسية الأفراد الذين يمتلكون العناصر الإنتاجية ". (العبادي، 2000: ص28)

وتوجد العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي نذكرها في ما يلي:

1- طريقة القيمة المضافة: وفيها تكون قيمة الناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية للسلع النهائية دون احتساب قيم السلع الوسيطة والأولية ضمن الناتج المحلي الإجمالي وذلك لأنها احتسبت ضمن قيم السلع النهائية .(حسام داوود، 2001: ص55)

2- طريقة الدخل: فالدخل المحلي عبارة عن تحويل عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة وتشمل الأجور والمرتبات والأرباح والفوائد والإيجارات.(الحبيب، 1994: ص62)

3- طريقة الإنفاق: وفق هذه الطريقة يتم احتساب الإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة والغير معمرة، كذلك الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية والمخزون السلع.(رشيد، 2010: ص113)

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثا: تحليل تطور الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2022):

مر الاقتصاد الليبي بموجة من التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الوضع السياسي الذي شهدته ليبيا خلال العقد الماضي، مما أثر على الاقتصاد الليبي بشكل عام، حيث شهدت تذبذبًا واضحًا خلال فترة الدراسة. والجدول رقم (1) يوضح تطور الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

جدول رقم (1): تحليل تطور الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1990-2022) (بالمليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	معدل النمو	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
1990	3.215.0	——	44.257.1	—
1991	3.011.0	6.3 -	51.853.0	17.2
1992	2.890.0	4.0 -	49.618.5	4.3-
1993	2.619.0	9.4 -	47.643.2	3.9-
1994	2.682.0	2.4	49.239.8	3.3
1995	3.104.0	15.7	49.165.0	0.2-
1996	3.479.0	12.1	49.692.7	1.1
1997	3.778.0	8.6	49.934.6	0.5
1998	2.449.0	35.1 -	51.528.5	3.2
1999	3.347.0	36.6	47.336.9	8.1-
2000	6.160.0	84.0	49.454.9	4.5
م (2000-1990)	**%3.3**	**%9.5**		**%1.2**
2001	5.410.0	12.1 -	59.330.6	19.9
2002	13.291.0	145.6	57.565.7	2.9-
2003	19.720.0	48.3	66.534.1	15.5
2004	27.982.0	41.8	70.370.0	5.7
2005	42.836.0	53.0	76.660.7	8.9
5006	56.126.0	31.0	80.729.9	5.3
2007	61.726.0	9.9	78.165.8	3.2-
2008	77.027.0	24.7	76.746.7	1.8-
2009	46.319.0	39.8 -	74.341.1	3.1-
2010	61.658.0	33.1	76.191.5	2.5
2011	23.524.0	62.2 -	27.287.4	64.2-
م (2011-2001)	**%39.5**	**%24.8**		**%1.5-**
2012	76.893.0	230	56.355.1	106.5
2013	58.442.6	23.9 -	111.438.7	97.7
2014	24.511.0	58.0 -	86.649.2	22.2-
2015	14.996.9	38.8 -	83.147.5	4.0-
2016	9.402.0	37.3 -	80.892.6	2.7-
2017	26.221.7	178.8	103.937.9	28.5
2018	41.492.4	58.2	112.442.8	8.2
2019	40.640.2	2.0 -	99.113.0	11.8-
2020	12.942.9	68.1 -	64.516.0	34.9-
2021	145.982.4	1027	82.769.0	28.3
2022	187.986.1	28.7	83.339.0	0.7
م(2022-2012)	**%58.1**	**117.6**		**%17.6**

المصدر/ من إعداد الباحثة استنادا على بيانات المصرف المركزي ، تقارير ونشرات اقتصادية أعداد مختلفة

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

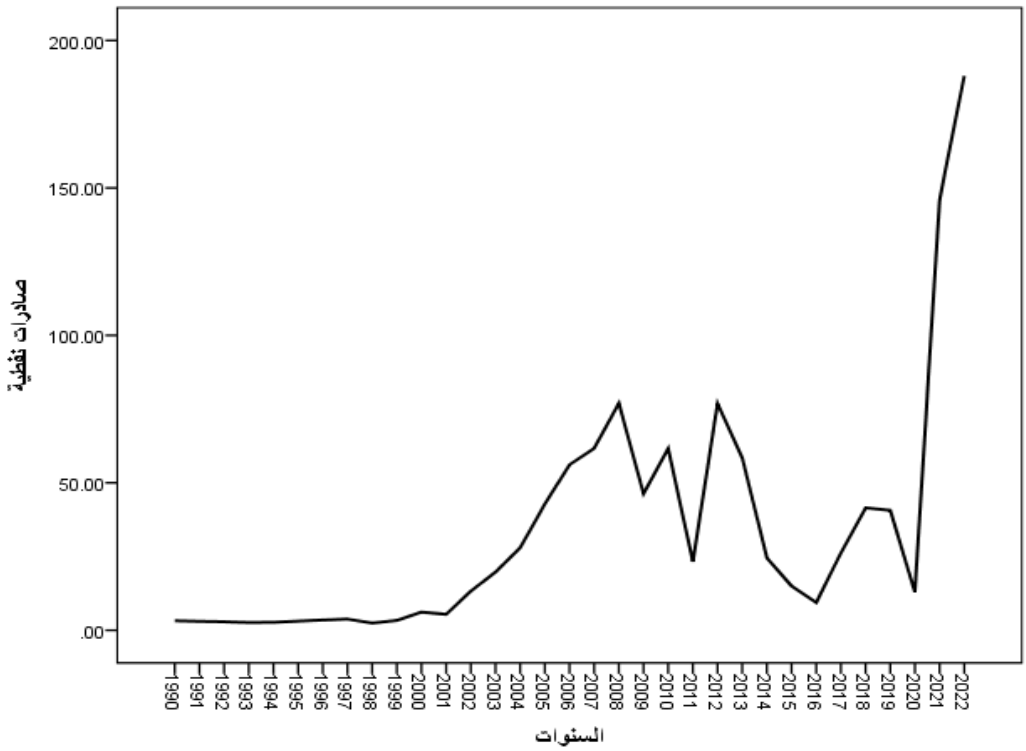

الشكل رقم (1): تطور الصادرات النفطية خلال الفترة (1990-2022)

الشكل رقم (2): تطور الناتج المحلي الليبي خلال الفترة (1990-2022)
من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول أعلاه.

من الجدول أعلاه والشكل رقم (1) نجد أن الاقتصاد الليبي في الفترة الزمنية (1990-2000) قد تأثر خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بالعديد من العوامل كان أهمها الحظر الجوي والحصار الاقتصادي، الذي فرضته أمريكا والدول الغربية على الاقتصاد الليبي نتيجة الاختلافات السياسية ، فتأثر الوضع

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الاقتصادي في ليبيا بشكل عام، فكانت قيمة الصادرات النفطية خلال هذه الفترة منخفضة قياسًا بالفترات اللاحقة، حيث انخفضت من (3,215.0) م.د سنة 1990م إلى (2.6190) م.د سنة 1993م، وسجلت معدلات نمو سالبة في بداية هذه الفترة تراوحت بين (-4.4% و-9.4%)، ثم شهدت ارتفاعا بسيطًا بعد سنة 1993م، إلا أنها عاودت الانخفاض في سنة 1998م بمعدل نمو سنوي سالب (-35.1%) لترتفع في نهاية هذه الفترة، حيث وصلت سنة 2000 م إلى (6.1600) م.د بمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (84%) بعد رفع الحصار عن الاقتصاد الليبي، وكنتيجة لهذه الظروف استخدم الاقتصاد الليبي العديد من السياسات للحد من الآثار السلبية للحصار الاقتصادي، كان أهمها سياسة تقييد الواردات وسياسة ترشيد الإنفاق العام. وبشكل عام بلغ معدل النمو خلال هذه الفترة (9.5%) كمتوسط عام،

أما الفترة الزمنية (2001-2011) فقد تميزت بنوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي وزاد معدل انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي، إضافةً إلى التحسن الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط وخاصة بعد سنة 2003، لذلك نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية شهدت تطورًا ملحوظًا خلال هذه الفترة حيث ارتفعت من (5.410) م.د سنة 2001 إلى (42.8360) م.د سنة 2005، إلى أن وصلت في سنة 2010 إلى (61.6580) م.د، ثم عاودت في الانخفاض سنة 2011م نتيجة الأحداث السياسية التي مرت بالاقتصاد الليبي، وقد سجلت قيمة الصادرات النفطية معدلات نمو سنوية موجبة في معظم سنوات هذه الفترة بلغ أعلاها (145.6%) سنة 2002 ليصل معدل النمو المتوسط إلى (24.8%) خلال هذه الفترة.

أما الفترة الزمنية (2012-2022) فقد مر فيها الاقتصاد الليبي بظروف مختلفة، حيث أثرت الأحداث السياسية التي شهدها الاقتصاد الليبي سنة 2011 في العديد من المتغيرات الاقتصادية ومن بينها قيمة الصادرات النفطية التي مرت بتقلبات حادة، حيث انخفضت من 76.8930 م.د سنة 2012 إلى (9.4020) م.د سنة 2016 بمعدلات نمو سالبة وصلت إلى (-37.3%) سنة 2016، وكان ذلك بسبب الانقسام السياسي وأزمة الحقول النفطية التي أدت إلى إغلاق الموانئ، ثم ارتفعت قيمة الصادرات النفطية بعد حل أزمة الحقول النفطية حتى وصلت إلى (26,2217) م.د سنة 2017 بمعدل نمو سنوي موجب وصل إلى (178.8%) و(58.2%) سنة 2018 م، لكنها عاودت الانخفاض خلال سنتي 2019 و2020، حيث انخفضت فيها قيمة الصادرات النفطية إلى (12.9429) م.د بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (- 68.1%)، وذلك بسبب جائحة كورونا التي أثرت في الاقتصاد العالمي وأدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة، وخلال سنتي 2021 و2022 حققت قيمة الصادرات النفطية طفرة كبيرة نتيجة زيادة الصادرات النفطية وتحسن الأسعار العالمية للنفط، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال هاتين السنتين معدلات مرتفعة بلغت (1027%) و(28.7%) على التوالي، وهذه الطفرة هي التي جعلت المتوسط العام لمعدل النمو يسجل نسبة مرتفعة وصلت إلى (117.6%) خلال هذه الفترة.

أما الناتج المحلي الإجمالي فهو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التطور الاقتصادي، وليبيا كغيرها من الدول المنتجة للنفط تعرضت للعديد من الصدمات نتيجة لتأثرها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الوضع السياسي والحرب والإحداث المصاحبة لعام 2011. ومن خلال ذلك نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990-2000) لم يشهد زيادة واضحة، فقد كانت القيم شبه مستقرة، والسبب يرجع إلى أن هذه الفترة متأثرة بالحصار المفروض على ليبيا والحضر الجوي آنذاك، وقد سجل معدل نمو في المتوسط خلال الفترة (1.2%)، أما الفترة (2000-2011) فقد تميزت بارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى سنة 2010 ثم انخفضت في سنة 2011، حيث سجلت ماقيمته 27.287.4 م.د وبمعدل نمو في المتوسط خلال الفترة (-1.5%)، وهذا يرجع إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط، والوضع السياسي والحروب في سنة 2011م.

أما الفترة (2012-2022) فقد شهدت تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث زاد الناتج المحلي في سنة 2012 و 2013 إلى (111.4387) م.د نتيجة توقف الحروب والصراعات، بعد ذلك انخفض الناتج المحلي سنة 2014 و 2015 وذلك نتيجة الحرب وتوقف إنتاج النفط في عدة حقول، تم بدأ في التعافي بداية سنة 2016 إلى سنة 2018 حيث سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (112.4428) م.د وبمعدل نمو في المتوسط للفترة (17.6%)، وقد تأثرت هذه الفترة بالعديد من التقلبات الاقتصادية من

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ناحية ارتفاع الإيرادات النفطية، بسبب ارتفاع سعر النفط الخام وما نتج عنه من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى الوضع السياسي وعدم الاستقرار جراء الحرب وإغلاق الموانئ النفطية وجائحة كورونا وما آلت إليه من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي.

واستنادا إلى هذا التحليل نلاحظ مدى الخطورة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي نتيجة اعتماده على قطاع النفط كمصدر أساسي للصادرات والناتج المحلي والدخل باعتباره يخضع للظروف والعوامل الخارجية التي لا يستطيع الاقتصاد الليبي التحكم فيها، وهذا ما يدعو إلى البحث عن بدائل لهذا القطاع، من خلال العمل على تنويع الاقتصاد الليبي بإتباع سياسات تهدف إلى إعادة هيكلية الاقتصاد للخروج من سيطرة قطاع النفط.

المبحث الثاني: الإطار العملي (الجانب القياسي لمتغيرات الدراسة)

يهدف هذا الجزء إلى قياس دور الصادرات النفطية في التأثير على الناتج المحلي الليبي خلال الفترة (1990-2022)، وذلك باستخدام معادلة قياسية سيتم تقديرها لبيان العلاقة بين الناتج المحلي كمتغير تابع والصادرات النفطية كمتغير مستقل، ولغرض التحليل القياسي لقياس اثر الصادرات على الناتج المحلي، فان الخطوة الأولى هي التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار جدر الوحدة (ديكي فولير الموسع)، حيث تبين من النتائج أن قيمة p- value لكل من الناتج المحلي والصادرات اكبر من 0.05، مما يدل على عدم استقراريه البيانات عند المستوى، في حين قيمة p-value اقل من 0.05 بعد اخذ اللوغاريتم وبالتالي أصبحت البيانات مستقرة.

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع

المتغيرات	P-value عند المستوى	P-value عند الصورة اللوغارتمية
الناتج المحلي الإجمالي	0.1516	**0.001**
الصادرات النفطية	0.062	**0.000**

1- تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

لكي نتمكن من معرفة دور الصادرات النفطية في التأثير على الناتج المحلي الليبي، تم استخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط، حيث تم استخدام البيانات في الصورة اللوغارتمية، وذلك بعد إجراء اختبار جدر الوحدة (اختبار ديكي فولير الموسع)

أ- توصيف النموذج:

يمكن توصيف متغيرات النموذج الأساسية، من خلال الدالة المستخدمة في التقدير والتي تأخذ الصيغة التالية

$$GDP = f(export)$$

حيث تشير

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الليبي وهو متغير تابع

Export: الصادرات النفطية وهي متغير مستقل

بافتراض أن العلاقة بين الصادرات النفطية الناتج المحلي الإجمالي علاقة خطية، فإنه يمكن التعبير عن الدالة في شكلها الرياضي وبالصورة الخطية كما يلي:

$$Log\ GDP = \alpha + \beta(logexport) + et$$

ومن خلال جدول رقم (3)، مخرجات التقدير نلاحظ أن قيمة p-value تساوي (0.000) لمعلمة التقدير للصادرات النفطية وهي اقل من 5% وتحمل إشارة موجبة في علاقتها مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني أن هناك تأثير إيجابي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعنى أن الزيادة في قيمة

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الصادرات النفطية بوحدة واحده تؤدي إلى الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.096 وهي واضحة من معامل الانحدار (β) في المعادلة أدناه:

$$\mathbf{Log(GDP) = 6.401 + 0.096\ log(export)}$$

جدول (3): قيمة المعاملات لتقدير النموذج

النموذج	المعاملات	مستوى الدلالة
التابث	6.401	**0.000**
الصادرات النفطية	0.096	**0.000**

ب- تشخيص النموذج:

بعد الوصول إلى النموذج المقدر أعلاه يجب التأكد من مدى دقة وجودة النموذج الذي تم الوصول إليه، حيث تم إجراء بعض المقاييس الإحصائية التي توضح مدى جودة النموذج، ففي الجدول رقم (4) تظهر النتائج أن قيمة معدل التحديد تساوي (0.498)، فهذا يعني أن حوالي (50%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ناتجة من التغيرات التي تحدث في الصادرات النفطية في ليبيا خلال فترة البحث، كما أن هناك علاقة ارتباطيه طردية قوية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.704)، وهذه دلالة على جودة وتوفيق النموذج المقدر. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم المعيار القياسي Durbin-Watson للتأكد من خلو نتائج التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك حيث تكون قيمته بين (0 و4) والقيمة رقم(2) هي القيمة المثلى، لذلك إذا كانت قيمة هذا الاختبار تساوي (2) أو قريبة منها، فان هذا يدل على مدى دقة النموذج، وفي هذه الدراسة كانت قيمته يساوي (1.79)، مما يدل على مدى دقة وجودة النموذج للتنبؤ.

جدول (4): تشخيص النموذج

Model	Rمعامل الارتباط	R Squareمعامل التحديد	Durbin-Watson
1	0.704	0.498	1.791

والجدول رقم (5) يوضح القيم التقديرية وقيم الخطأ العشوائي لكل سنة من سنوات الدراسة، ومن الملاحظ انه القيم التقديرية باستخدام النموذج قريبة من القيم الفعلية في الصيغة اللوغاريتمية، وان قيم الخطأ العشوائي للتقدير كانت قيم صغيرة، مما يدل على جودة النموذج لعملية التنبؤ.

جدول (5): القيم الحقيقة والقيم التقديرية وقيم الخطأ العشوائي

السنة	القيم الحقيقية في الصيغة اللوغاريتمية	القيم التقديرية	الخطأ العشوائي
1990	6.65	6.74	-.09
1991	6.71	6.73	-.02
1992	6.70	6.64	.06
1993	6.68	6.73	-.05
1994	6.69	6.73	-.04
1995	6.69	6.73	-.04
1996	6.70	6.74	-.04
1997	6.70	6.74	-.04
1998	6.71	6.72	-.01
1999	6.68	6.74	-.06
2000	6.69	6.67	.03
2001	6.77	6.66	.11

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

السنة	القيم الحقيقية في الصيغة اللوغاريتمية	القيم التقديرية	الخطأ العشوائي
2002	6.76	6.79	-.03
2003	6.82	6.72	.11
2004	6.85	6.83	.02
2005	6.88	6.84	.04
2006	6.91	6.85	.05
2007	6.89	6.86	.03
2008	6.89	6.87	.02
2009	6.87	6.85	.02
2010	6.88	6.86	.02
2011	6.44	6.82	-.38
2012	6.75	6.87	-.12
2013	7.05	6.95	.10
2014	6.94	6.82	.12
2015	6.92	6.90	.02
2016	6.91	6.78	.13
2017	7.02	6.92	.10
2018	7.05	6.94	.11
2019	7.00	6.94	.06
2020	6.81	6.89	-.08
2021	6.92	6.99	-.07
2022	6.92	7.00	-.08

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة تحليل وقياس دور الصادرات النفطية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 – 2022)، بناءً على توفر البيانات من مصادرها الرسمية، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، أن متغيرات الدراسة شهدت تذبذبًا واضحًا خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع والانخفاض، وذلك بسبب سلسلة الظروف التي مرت بها البلاد. كما أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستواها واستقرت عند تحويلها إلى الصورة اللوغاريتمية. ومن خلال نتائج الانحدار الخطي البسيط تبين وجود أثر من الصادرات النفطية على الناتج المحلي الليبي، حيث كان معامل التحديد يساوي (50%) تقريبا مما يدل على أن (50%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ناجمة من التغيرات التي تحصل في الصادرات النفطية، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية قوية. وقد تم اختبار صحة النموذج باستخدام الاختبارات التشخيصية، وكانت النتائج تدل على صلاحية النموذج. ومن خلال ذلك توصي الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد الليبي بإتباع سياسات تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد للخروج من سيطرة قطاع النفط، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والموقع الجغرافي لليبيا، مما يجعلها منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا وبلدان أفريقيا وجنوب الصحراء.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجـــع:

1- ابتهاج الجزولي ،قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ،2023.
2- ازدهار، تحديد وتحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق ،2017.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3- أبو شهاب وآخرون(2014)، العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والصادرات في الأردن ،2014.
4- إسماعيل عبدا لرحمن عريقات ،مفاهيم ونظم اقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ، دار النشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2004.
5- العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الصفاء للنشر ، عمان ، 2000.
6- العمر والرسول، تحليل قياسي بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ،2012.
7- القريشي مدحت،الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الأردن ط2 سنة 2005.
8- بساطلي عبد القادر، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر،2019.
9- حسام داوود وآخرون ،مبادئ الاقتصاد الكلي،عمان، دار المسيرة للنشر ،2001.
10- سهام، تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في ليبيا ، 2013.
11- عبد الحكيم رشيد ،مبادئ الاقتصاد ،دار البداية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 2010.
12- عبد السلام عطية وجبار بوكثير، قياس أثر حجم الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة الأوبك ،2019.
13- عبد السلام رحومه ومحمد عبيد ، قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا ،2020.
14- فايز الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، 1994.
15- محمد عبد الحميد شهاب،التحليل الاقتصادي الكلي ،المكتبة العربية، 2018.
16- مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).